

صِيحَةُ نَذِيرٍ مِنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ



بِإِذْنِ
مَشْرِقِ الْإِسْلَامِ
مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِ

صِيحَةٌ نَذِيرَةٌ
فِتْنَةُ التَّكْفِيلِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت

(٤)

صِيحَةُ نَذِيرٍ مِّنْ فِتْنَةِ التَّكْفِيرِ

الْمَلِكِ الْكَرِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الذَّكُورُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ

مَكَّةُ الْمَكِّيَّةُ النَّبَوِيَّةُ



الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٧٢١٢ / ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٧ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر - إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

عمارة ، محمد ، ١٩٣٤ - ..

صبيحة نذير من فتنة التكفير : تأليف محمد عمارة .. - الإسماعيلية :

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ م .

٦٤ ص ٢٠ سم (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ؛ ٤)

تدملك ٢ ٦٨ ٩٧٧ ٥٢٩١

١- التكفير

٢- الإسلام - دفع مطاعن

أ - العنوان

٢٤٣

مكتبة الإمام البخاري

للنشر والتوزيع

مصر - الإسماعيلية - ٤٦ شارع الجمهورية ، الدائري .. بريد النزال

ت ٠٦٤ ٣٢٤٣٧٤٣ - جوال ٠٩٢ ٣٦٧٦٧٩٧



قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ :

« وأما تكفير شخص عُلِمَ إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم . فقد ثبت في الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال : « .. ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله » . وثبت في الصحيح أن « من قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء به أحدهما » . وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد ؟ فإن ذلك أعظم من قتله .. » .

[كتاب الاستقامة] (١ / ١٦٥ - ١٦٦)



التكفير المبني ورفض الإسلام له

يقول الله - سبحانه وتعالى - :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَكُنْتُمْ عَلَىٰكُمْ فَتَبَيَّنُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ۝ ﴾ [النساء : ٩٤] .

* ويقول الإمام القرطبي [٦٧١ هـ - ١٢٧٣ م] - في تفسير هذه الآية الكريمة :

« إن في هذا التوجيه الإلهي من الفقه باب عظيم ، وهو أن الأحكام تُناط بالمظان والظاهر ، لا على القطع واطلاع السرائر ، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر » (١) .

(١) [الجامع لأحكام القرآن] ج ٥ ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ . طبعة دار الكتب المصرية .

وعن أسامة بن زيد - رضي الله عنهما - قال :
 « بعثنا رسول الله ﷺ في سرية ، فصَبَحْنَا الحُرُقات -
 [مكان] - من جهينة ، فأدركت رجلاً ، فقال : لا إله إلا الله
 فطعنته . فوقع في نفسي من ذلك ، فذكرته للنبي ﷺ فقال :
 « أقال : لا إله إلا الله ، وقتلته ؟ ! »

قال ، قلت : يا رسول الله ، إنما قالها خوفاً من السلاح .
 قال ﷺ : « أفلا شققت عن قلبه لتعلم أقالها أم لا ؟ ! ..
 فما زال يكررها حتى تمنيتُ أني أسلمت يومئذ .. » .
 رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والإمام أحمد .
 « وفي شرح هذا الحديث ، يقول الإمام النووي [٦٣١ -
 ٦٧٦ هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م] : « إنما كُلفت بالعمل
 بالظاهر وما ينطق به اللسان . وأما القلب فليس لك طريق
 إلى معرفة ما فيه » .

« ويقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [٤٥٠ - ٥٠٥ هـ
 ١٠٥٨ - ١١١١ م] :

« إنه لا يسارع إلى التكفير إلى الجهلة .. وينبغي

الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً ،
 فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ،
 المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ،
 خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في
 سفك محجمة من دم مسلم .. » (١) .

ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ -
 ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] :

« إن الله لم يجعل للخليفة .. ولا للقاضي .. ولا
 للمفتي .. ولا لشيخ الإسلام أدنى سلطة على العقائد
 وتقرير الأحكام .. ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق
 السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه ، أو ينازعه طريق
 نظره .. فليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة
 الموعدة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر
 وهي سلطة خولها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف

(١) [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ١٤٣ - طبعة مكتبة صبيح - ضمن مجموعة -

أعلاهم ، كما خولها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم ..
وليس لمسلم ، مهما علا كعبه في الإسلام ، على آخر ،
مهما انحطت منزلته فيه ، إلا حق النصيحة والإرشاد .
ولقد اشتهر بين المسلمين وعُرف من قواعد أحكام دينهم
أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ،
ويحتمل الإيمان من وجه واحد ، حُمل على الإيمان ، ولا
يجوز حمله على الكفر .. » (١) .

هكذا أعلن الإسلام - من خلال « البلاغ القرآني » ..
و « البيان النبوي » للبلاغ القرآني .. ومن خلال الفكر
الإسلامي - ضرورة صيانة الإيمان عن « التكفير العبثي »
و « عبث التكفيريين » ! .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج ٣ ص ٢٨٣ ، ٢٨٩ . دراسة
وتحقيق : د . محمد عمارة طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .



وحدة الأمة الإسلامية

على النطاق العالمي ، وفي مختلف القارات ، تتوجه الأمم والشعوب إلى التقارب والتساند والتضامن والاتحاد .. وذلك انطلاقاً من الضرورات الحياتية لهذه الأمم والشعوب واستجابة للحاجات المادية التي تستلزم تكامل الإمكانيات والثروات ومشروعات التنمية .. ولمواجهة التحديات - الداخلية والخارجية - التي تواجه هذه الأمم والشعوب ، إنَّ في مجالات « الأمن » أو في مجالات « الاقتصاد » .. وإذا كانت هذه « الضرورات والحاجيات المادية والدينية » هي التي تدفع هذه الأمم والشعوب إلى التقارب والتضامن والتساند والاتحاد ، رغم ما بينها من اختلافات وتباينات دينية وثقافية ولغوية وقومية .. بل ورغم ما في تاريخها - البعيد والقريب - من حروب وصراعات .. فإن الحال مع شعوب الأمة الإسلامية - في ضوء هذه « الظاهرة العالمية » - يدعو

إلى الأسى والاستغراب ! ..

فالمسلمون أمة واحدة .. قرر ذلك قرآنهم الكريم ، الذي هو
البلاغ الإلهي الذي يحفظونه ويقدمونه ... وهم يتلون في
صلواتهم آناء الليل وأطراف النهار قول الله - سبحانه وتعالى - :
﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ
فَاعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء : ٩٢] ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً
وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون : ٥٢] .

ووحدة هذه الأمة ، وماثمرها من ألفة وائتلاف هي « إرادة
إلهية » و « صناعة ربانية » وليست مجرد « نزوع بشري
دنيوي » .. ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ
الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ وَأَلْفَ بَيْتٍ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا
فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بِرِّكَ قُلُوبُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ
بَيْنَهُمْ إِلَهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٦٢ - ٦٣] .

وتاريخ هذه الأمة الإسلامية شاهد صدق ، يعلن بكل ألسنة
الحال والمقال أن وحدتها هي التي جعلتها - حتى عندما
كانت قلة قليلة - تزيل « القوى العظمى » التي قهرت الشرق

ونهبته لأكثر من عشرة قرون - قوى الفرس والروم - .. وتفتح
في ثمانين عامًا أوسع مما فتح الرومان في ثمانية قرون ! ..
وتبني الحضارة الوسطية المتوازنة التي أنارت الدنيا وعلمت
الشعوب ، وجعلت المسلمين العالم الأول على ظهر هذا
الكوكب لأكثر من عشرة قرون ! ..

وهذه الوحدة ، هي ذاتها التي مكنت هذه الأمة من قهر
التتار - الذين دوخوا الشعوب وأبادوا العمران - .. وقهر
الصلبيين الذين مثلت حملاتهم التدميرية الاستيطانية أولى
الحروب العالمية التي استمرت قرنين من الزمان [٤٨٩ -
٦٩٠ هـ ١٠٩٦ - ١٢٩١ م] ..

ومع الفريضة الإلهية .. ومع شهادة التاريخ . فإن واقع هذه
الأمة الإسلامية يصرخ بأعلى الأصوات :

إن تمزق هذه الأمة ، وغيبة التضامن والتساند والتكامل
والاتحاد عن شعوبها وأوطانها هو الذي مكن ويمكن منها
الأعداء وشذاذ الآفاق ! .. ففرواتها منهوبة .. وأرضها
ترزح تحت نير القواعد العسكرية الأجنبية .. وبحارها

ومحيطاتها تسرح وتمرح فيها الأساطيل المعادية - وأغلب
النظم والحكومات فيها تابعة لمراكز اتخاذ القرارات في
الدوائر « الصليبية - الصهيونية » الغربية .. ونخبها الثقافية
والسياسية قد بلغت من العجز والفساد والتبعية الحد الذي
فاق وتفوق على حال الممالك الذين دعاهم محمد علي
باشا [١١٨٤ - ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٩ - ١٨٤٩ م] إلى
مائدته الشهيرة في قلعة صلاح الدين !! ..

وإذا كان هذا هو حال « الأمراء » ، الذين حاكوا ملوك
الطوائف الذين أضاعوا الأندلس .. والذين قال فيهم شاعرهما :

ما يزهدني في أرض أندلس

ما بين معتصم فيها ومعتد

ألقاب مملكة في غير موضعها

كالهر يحكي انتقاخا صورة الأسد !

فإن حال الكثيرين من « العلماء » ليس بأفضل من حال

هؤلاء « الأمراء » ! ..

إنهم يحفظون ويرددون الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي

تزكي وحدة الأمة وتحض عليها .. ويعرفون ويدرسون التاريخ الذي صنعت الوحدة أمجاده .. والذي ساقط الفرقة إلى مآسيه ومخازيه .. ويعرفون المنهاج النبوي الذي رسمه رسول الله ﷺ عندما قال : « إن الشيطان ذئب الإنسان ، كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحية ، فإياكم والشعاب ، وعليكم بالجماعة والعامة والمسجد » رواه الإمام أحمد .

ومع ذلك ، نرى الكثيرين من هؤلاء « العلماء » يعملون - بالتعصب المذهبي - على تمزيق وحدة الأمة ، كما يعمل الكثير من « الأمراء » - بالشرذم القطري - على تمزيق دار الإسلام ؟

♦ ♦ ♦ ♦

وإذا كان الله - سبحانه وتعالى - قد علمنا في قرآنه الكريم أن « التداول » سنة من سنن الله في الاجتماع الإنساني ، وعبر تاريخ الأمم والحضارات ﴿ وَتِلْكَ الْآيَاتُ لِنُدَاوِلْهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ۝ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٠ - ١٤١] .

﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٨] .

وإذا كان رسول الله ﷺ قد علمنا أن هذا « التداول » هو الذي يجعل خط سير التاريخ يأخذ شكل « الدورات » .. فكما يتم التداول بين الليل والنهار ، كذلك يتم التداول بين العدل والجور .. وبين الصعود والهبوط .. وبين التقدم والتخلف .. وبين النهوض والانحطاط .. وصدق رسول الله ﷺ : إذ يقول : « لا يلبث الجور بعدي إلا قليلاً حتى يطلع فكلما طلع من الجور شيء ذهب من العدل مثله ، حتى يولد في الجور من لا يعرف غيره ، ثم يأتي الله تبارك وتعالى بالعدل ، فكلما جاء من العدل شيء ذهب من الجور مثله ، حتى يولد في العدل من لا يعرف غيره » رواه الإمام أحمد . إذا كان الحال كذلك .. وإذا كان الرسول ﷺ قد علمنا أن الخير في أمته إلى يوم القيامة ، حيث يقول : « لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة » متفق عليه .. وأن هذه الأمة لا تجتمع

على ضلالة - « لا تجتمع أمتي على ضلالة » رواه الدارمي .
 فإن على أولي العزم والهمة من العلماء والمفكرين المرابطين
 على ثغور الإسلام أن يجاهدوا في سبيل توحيد أمة الإسلام ،
 لتكامل أوطان دار الإسلام ، ولتحرر أرضنا ومياهنا وثرواتنا
 ومقدراتنا ومقدساتنا ، وليتولى أمرنا من ينتمون إلى هويتنا ،
 ويمنحون كامل الولاء لهذا الدين ، الذي جمع المؤمنين به
 على هذه الجوامع الخمسة :

١ - وحدة العقيدة .

٢ - وحدة الشريعة .

٣ - وحدة الحضارة .

٤ - وحدة الأمة .

٥ - وحدة دار الإسلام .

وإذا كانت « التعددية » وكان التمايز والاختلاف - في إطار
 وحدة هذه الجوامع الخمسة - هي « نعمة » من نعم الله التي جاء
 بها الإسلام .. فإن « النعمة » إنما تتجسد في الخلاف الذي يجعل
 بأس المسلمين بينهم شديداً .. وفي مقدمة أسباب هذه « النعمة »

« نزعة التكفير » ، التي تقصم وحدة الأمة ، وتقصم العرى والوشائج التي أَلَفَ بها الإسلام بين قلوب المسلمين .

لقد رسم القرآن الكريم صورة هذه الأمة ، كما أرادها الله - سبحانه وتعالى - عندما قال : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح : ٢٩] .

أما إذا شاعت « نزعة التكفير » بين مذاهب الأمة وفرقها وتياراتها ، فإن الباب سينفتح واسعا أمام الاختراقات المعادية التي نشهد الكثير منها هذه الأيام في العديد من بلاد الإسلام .. بل سيصبح فرقاء من هذه الأمة أشداء على أمتهم رحماء على أعدائهم .. ومتحالفين مع هؤلاء الأعداء !! ..

إن « سفينة » الأمة الإسلامية تتناوشها الأمواج العاصفة في محيط عالمي أعلنت الفرعونية والقارونية الغريبة فيه الحرب الصليبية على الإسلام وأمنه وحضارته وعالمه ..

وإن مذاهب هذه الأمة الإسلامية هي « الألواح » المكونة لهذه « السفينة » .. فهي لبنات عقل الأمة ووجدانها ، المحركة لعامتها وجمهورها .

وصدق رسول الله ﷺ : إذ علمنا منهاج الحفاظ على « سفينة الأمة » فيقول : « مثل القائم على حدود الله والمُذْهِبِ فيها كمثل قوم استهموا على سفينة في البحر ، فأصاب بعضهم أسفلها وأصاب بعضهم أعلاها ، فكان الذين في أسفلها يصعدون فيستقون الماء فيصبون على الذين في أعلاها ، فقال الذين في أعلاها : لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا ، فقال الذين في أسفلها : فإننا نغلبها من أسفلها فنستقي . قال [أي الرسول ﷺ] : فإن أخذوا على أيديهم فمنعوهم نجوا جميعاً ، وإن تركوهم غرقوا جميعاً » رواه البخاري والترمذي والإمام أحمد .

وهكذا يصنع « التكفير » عندما يخرق وحدة الأمة ، ويفكك مكونات « سفينتها » بينما تتناوشها الأمواج والعواصف في محيط قد أعلنت قواه الكبرى الحرب الضروس على الإسلام والمسلمين ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [الكهف : ٧٩] .



موقف أهل السنة والجماعة من التكفير

لأهل السنة والجماعة - الذين يمثلون ٩٠ ٪ من المسلمين - موقف واضح وحاسم وثابت في رفض التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ، مادام قائماً بحقوق هذه الشهادة ، التي هي شعار الإسلام .. العاصمة للدماء والأموال والحقوق .

موقف أبي حامد الغزالي رحمه الله :

« وعن هذا الموقف الواضح والحاسم والثابت يعبر حجة الإسلام أبو حامد الغزالي ، فيقول : « .. واعلم أن حقيقة الكفر والإيمان وحدّهما . والحق والضلال وسرّهما ، لا ينجلي للقلوب المدنّسة بطلب المال والجاه وجهما ، بل إنما ينكشف ذلك لقلوب طهرت عن وسخ أضرار الدنيا أولاً ، ثم صقلت بالرياضة الكاملة ثانياً ، ثم نورّت بالذكر الصافي ثالثاً ، ثم غذيت بالفكر الصائب رابعاً ، ثم زينت بملازمة حدود الشرع خامساً ، حتى فاض عليها النور من مشكاة النبوة ،

وصارت كأنها مرآة مجلوة ، وصار مصباح الإيمان في زجاجة قلبه مشرق الأنوار ، يكاد زيتته يضيء ولم لم تمسسه نار .
 وأنى تتجلى أسرار الملكوت لقوم إلههم هواهم ، ومعبودهم سلاطينهم ، وقبلتهم دراهمهم ودنانيرهم ، وشريعتهم رعوتهم ، وإرادتهم جاههم وشهواتهم ، وعبادتهم خدمتهم أغنياءهم ، وذكرهم وساورهم ، وكنزهم سواهم ، وفكرهم استبطاء الحيل لما تقتضيه حشمتهم ؟ فهؤلاء من أين تتميز لهم ظلمة الكفر من ضياء الإيمان ؟ أيلهام إلهي ولم يفرغوا القلوب من كدورات الدنيا لقبولها ؟ أم بكمال علمي وإنما بضاعتهم في العلم مسألة النجاسة وماء الزعفران وأمثالهما ؟
 هيهات هيهات : هذا المطلب أنفس وأعز من أن يدرك بالمتى ، أو ينال بالهويناء ، فاشتغل أنت بشأنك ، ولا تضع فيهم بقية زمانك ﴿ فَأَعْرِضْ عَنْ مَن تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا وَلَوْ يُرِيدُ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن صَدَّ عَنْ سَبِيلِهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَن أَهْدَى ﴿ [النجم : ٢٩ ، ٣٠] ﴾ (١) .

(١) حجة الإسلام أبو حامد الغزالي [فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة] ص ٢ ، طبعة القاهرة .

« ... ولعلك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفاً على واحد من التظار بعينه فهو إلى الكفر والتناقض أقرب . أما الكفر فلأنه نزل منزلة النبي المعصوم من الزلل ، الذي لا يثبت الإيمان إلا بموافقته ، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته . وأما التناقض ، فهو أن كل واحد من التظار يوجب النظر ، وأن لا ترى في نظرك إلا ما رأيت ، وكل ما رأيت حجة ، وأي فرق بين من يقول : قلّدي في مجرد مذهبي ، وبين من يقول : قلّدي في مذهبي ودليلي جميعاً ؟ وهل هذا إلا التناقض ؟ .

.....

« [و] لعلك تشتهي أن تعرف حدّ الكفر بعد أن تتناقض عليك حدود أصناف المقلدين ، فاعلم أن شرح ذلك طويل ومدركه غامض ، ولكنني أعطيك علامة صحيحة فتطردها وتعكسها لتخذها مطمح نظرك ، وترعوي بسببها عن تكفير الفرق وتطويل اللسان في أهل الإسلام وإن اختلفت طرقهم ماداموا متمسكين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، صادقين بها ، غير مناقضين لها ، فأقول :

الكفر : هو تكذيب الرسول - عليه الصلاة والسلام -
في شيء مما جاء به .

والإيمان : تصديقه في جميع ما جاء به .
فاليهودي والنصراني كافران لتكذيبهما الرسول - عليه
الصلاة والسلام - . والبرهمي^(١) كافر بالطريق الأولى ؛ لأنه
أنكر مع رسولنا سائر المرسلين ، والدهرية^(٢) كافر بالطريق
الأولى ؛ لأنه أنكر مع رسولنا مرسل سائر الرسل .

وهذا لأن الكفر حكم شرعي ، كالرق والحرية مثلاً ومُذْرَكه
شرعي ، فيدرك إما بنص أو بقياس على منصوص ، وقد وردت
النصوص في اليهود والنصارى والتحقيق بهم بالطريق الأولى
البراهمة والثنوية^(٣) والزنادقة^(٤) والدهرية ، فإنهم مكذبون

(١) نسبة إلى براهما - المعبود الأعلى في الثالوث الهندوكي - وهي ديانة هندية
تكرر الثبوت والرسالات جميعاً .

(٢) الدهري هو المنكر للخالق . والذي يقول : « إن هي إلا حياتنا الدنيا تموت ونحيا
وما يهلكنا إلا الدهر » والدهريون هم سلف الماديين .

(٣) ديانة فارسية ، تقول بالهين للخير والشر والنور والظلمة .

(٤) الزنادقة - كالألحاد - : إنكار وجود الخالق .

لرسول فكل كافر مكذب للرسول ، وكل مكذب فهو كافر ،
فهذه هي العلامة المطردة المنعكسة » (١) .

« .. ولا ينجيك .. إلا أن تعرف حدَّ التكذيب والتصديق
وحقيقتهما فيه ، فيكشف لك غلق هذه الفرق وإسرافها في
تكفير بعضها بعضاً .

فأقول : التصديق إنما يتطرق إلى الخبر ، بل إلى المخبر
وحقيقته : الاعتراف بوجود ما أخبر الرسول ﷺ عن
وجوده . إلا أن للوجود خمس مراتب ، ولأجل الغفلة عنها
نسبت كل فرقة مخالفها إلى التكذيب ، فإن الوجود ذاتي ،
وحسي ، وخيالي ، وعقلي ، وشبهي ، فمن اعترف بوجود
ما أخبر الرسول - عليه الصلاة والسلام - عن وجوده بوجه
من هذه الوجوه الخمسة فليس بمكذب على الإطلاق ..
واعلم أن كل من نزل قولاً من أقوال صاحب الشرع على
درجة من هذه الدرجات فهو من المصدقين ، وإنما التكذيب :

(١) [فيصل التفرقة] ص ٤ ، ٥ .

أن ينفي جميع هذه المعاني ، ويزعم أن ما قاله - [الرسول] - لا معنى له وإنما هو كذب محض ، وغرضه مما قاله التلبس أو مصلحة الدنيا ، وذلك هو الكفر المحض والزندقة .

ولا يلزم كفر المتأولين ، وما من فرقة من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه . فأبعد الناس عن التأويل أحمد بن حنبل - رحمه الله عليه - ، وأبعد التأويلات عن الحقيقة وأغربها أن تجعل الكلام مجازاً أو استعارة ، وهو الوجود العقلي والوجود الشبهي ، والحنبلي مضطر إليه ، وقائل به ، فقد سمعت الثقة من أئمة الحنابلة يفتادون يقولون : إن أحمد بن حنبل - رحمه الله - صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط .. لأنه لم يكن ممعناً في النظر العقلي ...

والأشعري والمعتزلي ، لزيادة بحثهما ، تجاوزا إلى تأويل ظواهر كثيرة ، وأقرب الناس إلى الحنابلة في أمور الآخرة الأشعرية - وفقهم الله - فإنهم قرروا فيها أكثر الظواهر إلا يسيراً . والمعتزلة أشد منهم توغلاً في التأويلات ... (١) .

(١) . المصدر السابق . ص ٩٠ ، ٩١ .

... ومن الناس من يبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع ، ولا ينبغي أن يُبادرَ أيضًا إلى كفره في كل مقام ، بل يُنظر فيه ، فإن كان تأويله في أمر لا يتعلق بأصول العقائد ومهماتها فلا نكفره ... ولعل الظن في مثل هذه الأمور التي لا تتعلق بأصول الاعتقاد يجري مجرى البرهان في أصول الاعتقاد فلا يكفر فيه ولا يُدَّع .

نعم : إن كان فتح هذا الباب يؤدي إلى تشويش قلوب العوام فيُتدَّع به ... وأما ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع كالذي ينكر حشر الأجساد ، وينكر العقوبات الحسية في الآخرة بظنون وأوهام واستبعادات من غير برهان قاطع ، فيجب تكفيره قطعًا ، إذ لا برهان على استحالة رد الأرواح إلى الأجساد ، وذكر ذلك عظيم الضرر في الدين ، فيجب تكفير كل من تعلق به ، وهو مذهب أكثر الفلاسفة .

وكذلك يجب تكفير من قال منهم إن الله تعالى لا يعلم إلا نفسه ، أو لا يعلم إلا الكليات ، فأما الأمور الجزئية المتعلقة

بالأشخاص فلا يعلمها ، لأن ذلك تكذيب للرسول ﷺ قطعاً
وليس من قبيل الدرجات التي ذكرناها في التأويل ...
والزندقة المطلقة : أن تنكر أصل المعاد عقلياً وحسبياً ،
وتنكر الصانع للعالم أصلاً ورأساً .
وأما إثبات المعاد بنوع عقلي مع نفي الآلام واللذات
الحسية ، وإثبات الصانع مع نفي علمه بتفاصيل العلوم فهي
زندقة مقيدة بنوع اعتراف بصدق الأنبياء^(١) .

« .. واعلم أن شرح ما يكفر به وما لا يكفر به يستدعي
تفصيلاً طويلاً ... فاقنع الآن بوصية وقانون :
أما الوصية : فأن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك
ماداموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله ، غير
مناقضين لها ، والمناقضة : تجويزهم الكذب على رسول
الله ﷺ بعذر أو غير عذر ، فإن التكفير فيه خطر ،
والسكوت لا خطر فيه .

(١) المصدر السابق . ص ١٣ - ١٥ .

وأما القانون : فهو أن تعلم أن النظريات قسمان : قسم يتعلق بأصول القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع . وأصول الإيمان ثلاثة : الإيمان بالله ، وبرسوله ، وباليوم الآخر ، وما عداه فروع .
واعلم أنه لا تكفير في الفروع أصلاً إلا في مسألة واحدة وهي أن ينكر أصلاً دينياً علم من الرسول ﷺ بالتواتر ، ولكن في بعضها تخطئة ، كما في الفقهيات ، وفي بعضها تبديع ، كالخطأ المتعلق بالإمامة وأحوال الصحابة .
واعلم أن الخطأ في أصل الإمامة وتعيينها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شيء منه التكفير ... ولا يلتفت إلى قوم يعظمون أمر الإمامة ويجعلون الإيمان بالإمام مقروناً بالإيمان بالله وبرسوله ، ولا إلى خصومهم المكفرين لهم بمجرد مذهبهم في الإمامة ، فكل ذلك إسراف ، إذ ليس في واحد من القولين تكذيب للرسول ﷺ أصلاً ، ومتى وجد التكذيب وجب التكفير وإن كان في الفروع ...
نعم ، لو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد فلا يلزمه به الكفر ، ولو أنكر ما ثبت بالإجماع فهذا فيه نظر ، لأن معرفة كون

الإجماع حجة قاطعة فيه غموض يعرفه المحصلون لعلم أصول الفقه .. فهذا حكم الفروع .

وأما الأصول الثلاثة ، وكل ما لا يحتمل التأويل في نفسه ، وتواتر نقله ، ولم يتصور أن يقوم برهان على خلافه فمخالفته تكذيب محض ... (١) .

♦ ♦ ♦ ♦

... ولا ينبغي أن يُظن أن التكفير ونفيه ينبغي أن يُدرك قطعاً في كل مقام ، بل التكفير حكم شرعي يرجع إلى إباحة المال وسفك الدم والحكم بالخلود في النار ، فمأخذه كمأخذ سائر الأحكام الشرعية ، فتارة يُدرك بيقين وتارة بظن وتارة يُتردد فيه ، ومتى حصل تردد فالوقف فيه عن التكفير أولى ، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل .

ولابد من التنبيه على قاعدة أخرى ، وهو أن المخالف قد يخالف نصّاً متواتراً ويزعم أنه مؤول ؛ ولكن ذكر تأويله لا

(١) المصدر السابق . ص ١٥ ، ١٦ .

انقذاح له أصلاً في اللسان ، لا على بعد ولا على قرب ، فذلك كفر ، وصاحبه مكذّب وإن كان يزعم أنه مؤول . مثاله : ما رأيته في كلام بعض الباطنية أن الله تعالى واحد بمعنى أنه يعطي الوحدة ويخلقها ، وعالم بمعنى أنه يعطي العلم لغيره ويخلقه ، وموجود بمعنى أنه يوجد غيره ، وأما أن يكون واحداً في نفسه وموجوداً وعالمًا على معنى اتصافه فلا ، وهذا كفر صراح ، لأن حمل الوحدة على إيجاد الوحدة ليس من التأويل في شيء ، ولا تحتمله لغة العرب أصلاً ، ولو كان خالق الوحدة يسمى واحداً لخلقه الوحدة لسمى ثلاثاً وأربعاً ؛ لأنه خلق الأعداد أيضاً . فأمثلة هذه المقالات تكذيبات عُبر عنها بالتأويلات ... ومعرفة ما يقبل التأويل وما لا يقبل التأويل ليس بالهين ، بل لا يستقل به إلا الماهر الحاذق في علم اللغة ، العارف بأصول اللغة ، ثم بعادة العرب في الاستعمال في استعاراتها وتجوزاتها ومنهاجها في ضروب الأمثال ^(١) .

• • • •

(١) المصدر السابق ، ص ١٧ ، ١٨ .

... وإن ما لا يعظم ضرره في الدين فالأمر فيه سهل وإن كان القول شنيعًا وظاهر البطلان ، كقول الإمامية المنتظرة إن الإمام مختفٍ في سرداب فإنه ينتظر خروجه ، فإنه قول كاذب ظاهر البطلان ، شنيع جدًا ، ولكن لا ضرر فيه على الدين ، إنما الضرر على الأحمق المعتقد لذلك ، إذ يخرج كل يوم من بلده لاستقبال الإمام حتى يدخل فيرجع إلى بيته خاسئًا - وهذا مثال - والمقصود : أنه لا ينبغي أن يكفر بكل هذيان وإن كان ظاهر البطلان .

فإذا فهمت أن النظر في التكفير موقوف على جميع هذه المقامات التي لا يستقل بآحادها المبرزون ، علمت أن المبادر إلى تكفير من يخالف الأشعري^(١) أو غيره جاهل مجازف . وكيف يستقل الفقيه بمجرد الفقه بهذا الخطب العظيم ؟ وفي أي ربع من أرباع الفقه يصادف هذه العلوم ؟ فإذا رأيت الفقيه الذي بضاعته مجرد الفقه يخوض في التكفير

(١) هو أبو الحسن الأشعري [٢٦٠ - ٣٢٤ هـ ٨٧٤ - ٩٣٦ م] إمام أهل السنة والجماعة . والأشعرية مع الماتريدية . نسبة إلى الماتريدي [٣٣٣ هـ - ٩٤٤ م] يمثلون الجمهور الغالب من أهل السنة والجماعة .

والتضليل فأعرض عنه ولا تشغل به قلبك ولسانك ، فإن التحدي بالعلوم غريزة في الطبع لا يصبر عنه الجاهل ، ولأجله كثر الخلاف بين الناس ، ولو ينكث من الأيدي من لا يدري لقلَّ الخلاف بين الخلق (١) .

... والحق الصريح أن كل من اعتقد ما جاء به الرسول - عليه الصلاة والسلام - واشتمل عليه القرآن اعتقادًا جزمًا فهو مؤمن وإن لم يعرف أدلته ، بل الإيمان المستفاد من الدليل الكلامي ضعيف جدًا ، مشرف على الزوال بكل شبهة ... (٢) .

... وأنا أقول :

إن الرحمة تشمل كثيرًا من الأمم السالفة ، وإن كان أكثرهم يُعرضون على النار إما عرضة خفيفة حتى في لحظة أو ساعة وإما في مدة حتى يُطلق عليهم اسم (بَعَثَ النار) .

(١) [فيصل التفرقة] ص ١٩ .

(٢) المصدر السابق . ص ٢١ ، ٢٢ .

بل أقول : إن أكثر نصارى الروم والترك في هذا الزمان تشملهم الرحمة إن شاء الله تعالى ، أعني الذين هم في أقاصي الروم والترك ولم تبلغهم الدعوة ، فإنهم ثلاثة أصناف : صنف لم يبلغهم اسم محمد ﷺ أصلاً ، فهم معذورون . وصنف بلغهم اسمه ونعته وما ظهر عليه من المعجزات ، وهم المجاورون لبلاد الإسلام والمخالطون لهم ، وهم الكفار الملحدون .

وصنف ثالث بين الدرجتين ، بلغهم اسم محمد ﷺ ولم يبلغهم نعته وصفته . بل سمعوا أيضاً - منذ الصبا - أن كذاباً ملتبساً - اسمه محمد ادعى النبوة ، كما يسمع صبياننا أن كذاباً يقال له المقفع ^(١) بعثه الله تحدى بالنبوة كاذباً . فهؤلاء عندي في معنى الصنف الأول ، فإنهم مع أنهم سمعوا اسمه سمعوا ضد أوصافه ، وهذا لا يحرك داعية النظر في الطلب ...

وأما سائر الأمم ، فمن كذبه بعدما قرع سمعه التواتر عن

(١) أي عبد الله بن المقفع [١٠٦ - ١٤٢ هـ ٧٣٤ - ٧٥٩ م] اتهم بالزندقة ، وقتله المهدي العباسي - في البصرة - في ولاية أميرها سقيان بن معاوية المهلب .

خروجه وصفته ومعجزاته الخارقة للعادة ، كشف القمر ، وتسبيح
الحصى ، ونيع الماء بين أصابعه ، والقرآن المعجز الذي تحدى
به أهل الفصاحة وعجزوا عنه ، فإذا قرع ذلك سمعه فأعرض عنه
وتولى ولم ينظر فيه ولم يتأمل ولم يبادر إلى التصديق ، فهذا هو
الجاحد الكاذب ، وهو الكافر ، ولا يدخل في هذا أكثر الروم
والترك الذين بعدت بلادهم عن بلاد المسلمين .

بل أقول : من قرع سمعه هذا فلا بد أن تنبعث به داعية
الطلب ليستبين حقيقة الأمر إن كان من أهل الدين ، ولم يكن
من الذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة ، فإن لم تنبعث
هذه الداعية فذلك لركونه إلى الدنيا ، وخلوه عن الخوف ،
وخطر أمر الدين ، وذلك كفر .

وإن انبعثت الداعية فقصر في الطلب ، فهو أيضًا كُفّر ، بل
ذو الإيمان بالله واليوم الآخر من أهل كل ملة لا يمكنه أن
يفتر عن الطلب بعد ظهور المخاليل بالأسباب الخارقة للعادة .
فإن اشتغل بالنظر والطلب ولم يقصر فأدركه الموت قبل
تمام التحقيق فهو أيضًا مغفور له ، ثم له الرحمة الواسعة ،

فاستوسع رحمة الله تعالى ولا تزن الأمور الإلهية بالموازن
المختصرة الرسمية

والمخلدون في النار بالإضافة إلى الناجين والمخرجين
منها في الآخرة نادر ، فإن صفة الرحمة لا تتغير باختلاف
أحوالنا ، وإنما الدنيا والآخرة عبارتان عن اختلاف أحوالك
ولولا هذا لما كان لقوله عليه الصلاة والسلام معنى حيث
قال : « أول ما خط الله في الكتاب الأول : أنا الله لا إله
إلا أنا ، سبقت رحمتي غضبي » . فمن شهد أن لا إله إلا
الله وأن محمد عبده ورسوله فله الجنة ...

فأبشر برحمة الله وبالنجاة المطلقة إن جمعت بين الإيمان
والعمل الصالح ، وبالهلاك المطلق إن خلوت عنهما جميعاً ،
وإن كنت صاحب يقين في أصل التصديق وصاحب خطأ في
بعض التأويل أو صاحب شك فيهما أو صاحب خلط في
الأعمال فلا تطمع في النجاة المطلقة .. » (١) .



(١) [فبصل المعرفة] ص ٢٣ - ٢٥ .

٤

مبالات الفرق في التكفير

« ... واعلم أن للفرق في [التكفير] مبالات وتعصبات
 فربما ، انتهى بعض الطوائف إلى تكفير كل فرقة سوى
 الفرقة التي يعتزى إليها . فإذا أردت أن تعرف سبيل الحق
 فيه فاعلم قبل كل شيء أن هذه مسألة فقهية ، أعني الحكم
 بتكفير من قال قولاً وتعاطى فعلاً ، فإنها تارة تكون معلومة
 بأدلة سمعية ، وتارة تكون مظنونة بالاجتهاد ، ولا مجال
 لدليل العقل فيها البتة ... (١) »

فإذا تقرر هذا الأصل ، فقد قررنا في أصول الفقه وفروعه
 أن كل حكم شرعي يدعيه مدع فإما أن يعرفه بأصل من
 أصول الشرع من إجماع أو نقل أو بقياس على أصل .
 وكذلك كون الشخص كافراً ، إما أن يدرك بأصل أو

(١) أبو حامد الغزالي [الاقتصاد في الاعتقاد] ص ١٤١ - طبعة مكتبة صبيح -

ضمن مجموعة - القاهرة - بدون تاريخ .

بقياس على ذلك الأصل .

والأصل المقطوع به أن كل من كذب محمدًا ﷺ .
فهو كافر ، أي مخلد في النار بعد الموت ، - إلى جملة
الأحكام - [إلا أن التكذيب على مراتب :

(الرتبة الأولى) : تكذيب اليهود والنصارى وأهل الملل
كلهم من المجوس وعبدة الأوثان وغيرهم ، فتكفيرهم
منصوص عليه في الكتاب ، ومجمع عليه بين الأمة ، وهو
الأصل ، وما عداه كالملاحق به .

(الرتبة الثانية) : تكذيب البراهمة المنكرين لأصل النبوات
والدهرية المنكرين لصانع العالم ، وهذا ملحق بالمنصوص
بطريق الأولى . لأن هؤلاء كذبوه وكذبوا غيره من الأنبياء -
أعني البراهمة - فكانوا بالتكفير أولى [من النصارى واليهود]
والدهرية أولى بالتكفير من البراهمة ؛ لأنهم أضافوا إلى
تكذيب الأنبياء إنكار المُرْسِل ، ومن ضرورته إنكار النبوة .
ويلتحق بهذه الرتبة كل من قال قولاً لا يثبت النبوة في أصلها
أو نبوة نبينا محمد على الخصوص إلا بعد بطلان قوله .

(الرتبة الثالثة) : الذين يصدّقون بالصانع والنبوة ، ويصدقون النبي ، ولكن يعتقدون أمورًا تخالف نصوص الشرع ، ولكن يقولون إن النبي محق ، وما قصد بما ذكره إلا صلاح الخلق ، ولكن لم يقدر على التصريح بالحق لكالل أفهام الخلق عن دركه ، وهؤلاء هم الفلاسفة ، وهؤلاء يجب تكفيرهم في ثلاثة مسائل وهي :

إنكارهم لحشر الأجساد والتعذيب بالنار والتنعيم في الجنة بالحوار العين والمأكول والمشروب والملبوس .

والأخرى قولهم : أن الله يعلم الجزئيات وتفصيل الحوادث وإنما يعلم الكليات ، وإنما الجزئيات تعلمها الملائكة السماوية .

والثالثة قولهم : أن العالم قديم ، وأن الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة مثل تقدم العلة على المعلول ، وإلا فلم تر في الوجود إلا متساوين .

وهؤلاء إذا أوردوا عليهم آيات القرآن زعموا أن اللذات العقلية تقصر الأفهام عن دركها ، فمثّل لهم ذلك باللذات الحسية . وهذا كفر صريح ، والقول به إبطال لفائدة الشرائع

وسد لباب الاهتداء بنور القرآن واستبعاد الرشد من قول الرسل فإنه إذا جاز عليهم الكذب لأجل المصالح بطلت الثقة بأقوالهم ، فما من قول يصدر عنهم إلا ويتصور أن يكون كذباً ، وإنما قالوا ذلك لمصلحة .

(فإن قيل) : فلم قلتم ، مع ذلك ، بأنهم كفرة ؟
قلنا : لأنه عرف قطعاً من الشرع أن من كذب رسول الله فهو كافر ، وهؤلاء مكذبون ، ثم معلون للكذب بمعاذير فاسدة ، وذلك لا يخرج الكلام عن كونه كذباً .

(الرتبة الرابعة) : المعتزلة والمشبهة والفرق كلها - سوى الفلاسفة - وهم الذين يصدقون ، ولا يجوزون الكذب لمصلحة وغير مصلحة ، ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة الكذب ، بل بالتأويل ، ولكنهم مخطئون في التأويل ، فهؤلاء أمرهم في محل الاجتهاد ، والذي ينبغي أن يميل المحصل إليه الاحتراز من التكفير ما وجد إليه سبيلاً ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلية المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله

خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم .

وهذه الفرق منقسمون إلى مسرفين وغلاة وإلى مقتصدين بالإضافة إليهم ، ثم المجتهد الذي يرى تكفيرهم قد يكون ظنه في بعض المسائل وعلى بعض الفرق أظهر ، وتفصيل آحاد تلك المسائل يطول ، ثم يشير الفتن والأحقاد ، فإن أكثر الخائضين في هذا إنما يحركهم التعصب واتباع الهوى دون النظر للدين .

ودليل المنع من تكفيرهم أن الثابت عندنا بالنص تكفير المكذب للرسول ، وهؤلاء ليسوا مكذبين أصلاً ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل موجب للتكفير ، فلا بد من دليل عليه ، وثبت أن العصمة مستفادة من قول لا إله إلا الله قطعاً ، فلا يدفع ذلك إلا بقاطع . وهذا القدر كاف في التنبيه على أن إسراف من بالغ في التكفير ليس عن برهان ، فإن البرهان إما أصل أو قياس على أصل ، والأصل هو التكذيب الصريح ، ومن ليس

بمكذب فليس في معنى المكذب أصلاً ، فيبقى تحت عموم العصمة بكلمة الشهادة .

(الرتبة الخامسة) : من ترك التكذيب الصريح ولكن ينكر أصلاً من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول الله ﷺ كقول القائل : الصلوات الخمس غير واجبة ، فإذا قرئ عليه القرآن والأخبار قال : لست أعلم صدر هذا من رسول الله ، فلعله غلطٌ وتحريف . وكمن يقول : أنا معترف بوجوب الحج ، ولكن لا أدري أين مكة وأين الكعبة ولا أدري أن البلد الذي تستقبله الناس ويحجونه هل هي البلد التي حجها النبي - عليه السلام - ووصفها القرآن . فهذا أيضاً ينبغي أن يحكم بكفره لأنه مكذب ولكنه محترز عن التصريح ، وإلا فالتواترات تشترك في دركها العوام والخواص .. إلا أن يكون هذا الشخص قريب عهد بالإسلام ، ولم يتواتر عنده بعد هذه الأمور فيمهل به إلى أن يتواتر عنده ، ولسنا نكفره لأنه أنكر معلوماً بالتواتر ، وأنه لو أنكر غزوة من

غزوات النبي ﷺ المتواترة ، أو أنكر وجود أبي بكر وخلافته لم يلزم تكفيره ، لأنه ليس تكذيباً في أصل من أصول الدين مما يجب التصديق به ، بخلاف الحج والصلاة وأركان الإسلام ، ولسنا نكفره بمخالفة الإجماع .. لأن الشبهة كثيرة في كون الإجماع حجة قاطعة ، وإنما الإجماع عبارة عن التطابق على رأي نظري ... » (١) .



(١) المصدر السابق . ص ١٤٢ - ١٤٥ .

مواقف العلماء الراسخين من مسألة التكفير

هكذا رأينا جمهور أهل السنة والجماعة - بلسان حجة الإسلام أبي حامد الغزالي - لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة يشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله .

لا يكفرون الشيعة الإمامية بقولهم في الإمامة ، رغم ما في عقيدتهم هذه من حماقة وشذوذ .. ورغم تكفير جمهور الشيعة لمن لا يتفق معهم في عقيدتهم في الإمامة ..

ولا يكفرون أحدًا من المتأولين الذين يلتزمون قوانين التأويل .
ولا يكفرون أحدًا من الفرق المخالفة - مثل المعتزلة أو المشبهة أو غيرهما - لأن معيار الإيمان هو التصديق بما جاء به رسول الله ﷺ .. ومعيار الكفر هو التكذيب لما جاء به الرسول - وخاصة في الأصول - ..

ومن هنا كان زجرهم عن المسارعة إلى التكفير .. وتأكيدهم على أن هذه القضية فقهية شرعية لا تثبت إلا بأصل أو قياس على

هذا الأصل .. ولا تثبت بالرأي والعقل .. ومن ثم « فإن الاحتراز من التكفير واجب ما وجد المرء إليه سبيلاً ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم » ١ . كما يقول الغزالي رحمه الله ..

« وبعبارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده : « أصل من أصول الأحكام في الإسلام : البعد عن التكفير .. ولقد اشتهر بين المسلمين وعُرف من قواعد دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد ، حُمل على الإيمان ، ولا يجوز حمله على الكفر ... فهل رأيت تسامحاً مع أقوال الفلاسفة الحكماء أوسع من هذا ؟ ! وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه ؟ ! » (١) .

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ج ٣ ص ٣٠٢ . طبعة القاهرة سنة

« وهذا هو الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ الشَّهِيرَةِ :
 « وَلَا نَكْفُرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِلْهُ » (١) .
 « وَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ « وَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ الْحَقِّ
 أَنَّ لَا يُكْفَرُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ ، وَلَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ
 وَالْبِدْعِ » (٢) .

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية :

أما شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٦٣ -
 ١٣٢٨ م] - الذي قال عنه الإمام محمد عبده : « إِنَّهُ أَعْلَمُ
 النَّاسِ بِالسُّنَّةِ وَأَشَدَّهُمْ غَيْرَةً عَلَى الدِّينِ » (٣) - فَإِنْ رَفَضَهُ
 لِتَكْفِيرِ أَيِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ وَاضِحٌ وَمَعْلَنٌ وَصَرِيحٌ .. بَلْ إِنَّهُ
 يؤكد على أن هذا هو موقف أعلام علماء الإسلام ..
 ولقد علل ابن تيمية هذا الموقف الرافض لتكفير أحد من

(١) [من العقيدة الطحاوية] لأبي جعفر الطحاوي ص ١٩ ، ط دار البشائر
 الإسلامية بيروت سنة ١٩٩٣ م .

(٢) [شرح النووي على صحيح مسلم] (١ / ١٢٨) .

(٣) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م ج ٣ ص

أهل القبلة تعليلاً منطقيًا مستندًا إلى سنة رسول الله ﷺ وعمل الصحابة والتابعين ، الذين لم يرو في المسائل التي اختلفت فيها الأمة قاذمًا في إسلام أحد من المختلفين ..

نعم .. رأي شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الرأي - الرفض لفتنة التكفير - فقال : « والذي نختاره أن لا نكفر أحدًا من أهل القبلة ، والدليل عليه أن نقول : المسائل التي اختلف أهل القبلة فيها مثل :

أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟

وأنة تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟

وأنة متحيز ؟

وهل هو في مكان وجهة ؟

وهل هو مرئي أم لا ؟

لا تخلو - [هذه المسائل] إما أن تتوقف صحة الدين

على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف والأول باطل .

إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب

على النبي ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويحث عن

كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث من هذه المسائل في زمانه عليه السلام ولا في زمان الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول ، وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحاً في حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضي الامتناع عن تكفير أهل القبلة .

إن الكفر حُكم شرعي ، مُتَلَقًى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفراً في الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل تجب في الشرع معرفته . وإنما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعتة مع العلم بصدقه .. وقد نُقل عن الشافعي [١٥٠ - ٢٠٤ هـ - ٧٦٧ - ٨٢٠ م] رضي الله تعالى عنه أنه قال : لا أَرُدُّ شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية ^(١) ، فإنهم يعتقدون حِلَّ الكذب .

(١) من غلاة الشيعة - في زمن الدولة العباسية - يجعلون الكذب - أي التقية - ديناً - ومن ثم يستحلونه ، الأمر الذي يقدح في صدق ما يعلنون .

أما أبو حنيفة [٨٠ - ١٥٠ هـ ٦٩٩ - ٧٦٧ م] رضي الله تعالى عنه ، فقد حكى الحاكم [٣٣٤ هـ ٩٤٥ م] صاحب [المختصر] في كتاب [المنتقى] عن أبي حنيفة أنه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة . وحكى أبو بكر الرازي [٥٤٤ - ٦٠٦ هـ ١١٥٠ - ١٢١٠ م] عن الكرخي [٢٦٠ - ٣٤٠ هـ ٨٧٤ - ٩٥٢ م] وغيره مثل ذلك ^(١) .

• ووضح ابن تيمية بلا لبس أن مذهب أهل السنة والجماعة عدم تكفير كل من خالفهم وإن كان مكفراً لهم فقال في ذلك : « ولكن من شأن أهل البدع أنهم يتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين ، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه ، كفعل الخوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم . وأهل السنة لا يتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فأخطأ ، وإن كان مخالفاً لهم ، مكفراً لهم ، مستحلاً لدمائهم ، كما لم يكفر

(١) ابن تيمية [بيان موافقة صريح المفعول لصحيح المنقول] ج ١ ص ٥٠ ، ١٤٤

الصحابة الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلي ومن والاهما ، واستحلّ لهم لدماء المسلمين المخالفين لهم » (١) .

وقال أيضا : « وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة ، فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسنة ، سالمين من البدعة ، ويعدلون مع من خرج منها ولو ظلمهم ، كما قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِيكَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا اَعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى ﴾ [المائدة : ٨] ؛ ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم ، لا يقصدون الشر لهم ابتداء بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا . فالؤمنون أهل السنة هم يقاتلون في سبيل الله ، ومن قاتلهم يقاتل في سبيل الطاغوت ؛ كالصديق - رضي الله عنه - مع أهل الردة ،

(١) [منهاج السنة النبوية] بتحقيق : د . محمد رشاد سالم ٥ / ٩٥ .

وكعلي بن أبي طالب مع الخوارج المارقين ، ومع الغلاة السبئية ، فأعمالهم خالصة لله تعالى موافقة للسنة ، وأعمال مخالفيهم لا خالصة ولا صواب ، بل بدعة واتباع للهوى ، ولهذا يسمون : « أهل البدع والأهواء » . قال الفضيل بن عياض رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ لَبَلَّوْكُمْ أَكْثَرُ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا علي ، ما أخلصه وما أصوبه ؟ قال : إن العمل إذا كان خالصا ولم يكن صوابا لم يقبل ، وإذا كان صوابا ولم يكن خالصا لم يقبل ؛ حتى يكون خالصا صوابا . والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة . فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم ، لأن الكفر حكم شرعي . فليس للإنسان أن يعاقب بمثله ، كمن كذب عليك وزني بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزني بأهله ، لأن الكذب والزني حرام لحق الله تعالى ، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله ورسوله ^(١) .

(١) [الرد على البكري | ص (٢٥٦ - ٢٥٨) .

« وقد كان ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أعظم الناس نهياً عن تكفير المعين بغير حجة ولا برهان ، وها هو يقول : « هذا مع أنني دائماً - ومن جالسني يعلم ذلك مني - : أنني من أعظم الناس نهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية ؛ التي من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى ، وأني أقر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ؛ وذلك يعم الخطأ في المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية . وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية »^(١) .

« وقد شدد رَحِمَهُ اللهُ على من كفر غيره بلا برهان وطالب بإزالة العقوبة الشديدة به فقال : « وأما من قال : إن من نفى التوسل الذي سماه استغاثة بغيره كفر ، وتكفير من قال بقول الشيخ عز الدين وأمثاله ، فأظهر من أن يحتاج إلى جواب ، بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ

(١) [مجموع الفتاوى] (٣ / ٢٢٩) .

العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفترين على الدين ،
 لاسيما مع قول النبي ﷺ : « أيما رجل قال لأخيه :
 ياكافر ، فقد باء بها أحدهما » (١) .

« وقد ردّ ابن تيمية بشدة على الذين كفروا الأئمة من
 أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم لما
 قال هؤلاء : بجواز وقوع الصفائر والخطأ من الأنبياء ،
 ولا يقرون عليها ، فقال : « ومع هذا فقد اتفق
 المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة ومن
 كفرهم بذلك استحق العقوبة الغليظة التي تزجره وأمثاله
 عن تكفير المسلمين » (٢) .

« وحمل أشد ما يكون على الذين يكفرون من اجتهاد في
 مسألة عقدية ، وأخطأ أشد التشنيع فقال : « وأما تكفير
 شخص عُلِمَ إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم . فقد ثبت
 في الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال :

(١) [مجموع الفتاوى] (١٠٦ / ١) .

(٢) [مجموع الفتاوى] (٣٥ / ١٠١ ، ١٠٢) .

« .. ولعن المؤمن كقتله ، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله » . وثبت في الصحيح أن « من قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء به أحدهما » . وإذا كان تكفير المعين على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد ؟ فإن ذلك أعظم من قتله .. » (١) .

• • • • •

هكذا اجتمع أعلام الإسلام على اختلاف مذاهبهم - وأجمعوا على رفض التكفير لأحد من أهل القبلة ..
وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿ يَتَّيِبُهَا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرُسُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَيَّنُوا وَلَا نَقُولُوا لِمَنْ ءَلَقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ [النساء : ٩٤] .

❖ ❖ ❖ ❖

(١) [كتاب الاستقامة] بتحقيق د. محمد رشاد سالم (١ / ١٦٥ - ١٦٦) .

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث
- ٣- فهرس الأعلام
- ٤- فهرس الموضوعات

١- فهرس الآيات

الصفحة	رقمه	طرف الآية
		سورة آل عمران
١٥	١٤٠-١٤١	وتلك الأيام نداولها بين الناس
		سورة النساء
٥٤ ، ٧	٩٤	يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم ..
		سورة المائدة
٤٩	٨	يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله ..
		سورة الأنفال
١٢	٦٢-٦٣	وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك الله
		سورة الكهف
١٩	٧٩	وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة
		سورة الأنبياء
١٢	٩٢	إن هذه أمتكم أمة واحدة
		سورة المؤمنون
١٢	٥٢	وإن هذه أمتكم أمة واحدة
		سورة محمد
١٦	٣٨	وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم

سورة الفتح

١٨

٢٩

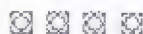
محمد رسول الله

سورة النجم

٢١

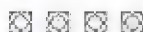
٣٠-٢٩

فأعرض عن من تولى عن ذكرنا



٢- فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
٨	أفلا شققت عن قلبه
٨	أقال لا إله إلا الله وقتلته
١٥	إن الشيطان ذئب الإنسان
٣٥	أول ما خط الله في الكتاب الأول
٥٢	أيما رجل قال لأخيه يا كافر
١٧	لا تجتمع أمتي على ضلالة
١٦	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق
١٩	مثل القائم على حدود الله
٥٣	من قال لأخيه يا كافر



٣. فهرس الأعلام

ابن تيمية : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢

ابن ماجه : ٨

أبو بكر الرازي : ٤٨

أبو بكر الصديق : ٤٢

أبو حامد الغزالي : ٨ ، ٢٠ ، ٤٤

أبو حنيفة : ٤٨ ، ٥٢

أبو داود : ٨

أحمد بن حنبل : ٨ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٥ ، ٥٢

أسامة بن زيد : ٨

الأشعري : ٣١

البخاري : ١٩

الترمذي : ١٩

ثابت بن الضحاك : ٥٢

الحاكم : ٤٨

الدارمي : ١٧

الشافعي : ٤٧ ، ٥٢

صلاح الدين الأيوبي : ١٤

الطحاوي : ٤٥

عثمان بن عفان : ٤٩

علي بن أبي طالب : ٤٩ ، ٥٠

الفضيل بن عياض : ٥٠

القرطبي : ٧

الكرخي : ٤٨

مالك بن أنس : ٥٢

محمد عبده : ٩ ، ٤٤ ، ٤٥

محمد علي باشا : ١٤

مسلم : ٨

المقفع : ٣٣

النووي : ٨ ، ٤٥



٤ فهرس الموضوعات

- ٧ ١- التكفير العشي ورفض الإسلام له
- تفسير الإمام القرطبي لقوله تعالى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا صَرَسَتْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَنَّبَهُنَّ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَسْلَمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا ﴾
- ٧ . كلام الإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ عَلَى حَدِيث : « أَفَلَا شَفَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ لَتَعْلَمَ أَفَالِهَا أَمْ لَا »
- ٨ . كلام نفيس للإمام الغزالي في أن التكفير لا يسارع له إلا الجهيلة.
- ٨ . كلام الأستاذ الإمام محمد عبده في أن الله تعالى لم يجعل للخليفة .
- ٩ ولا للقاضي ولا للمفتي .. سلطة على العقائد وتقرير الأحكام ..
- ١١ ٢- وحدة الأمة الإسلامية
- ١٣ . تاريخ الأمة الإسلامية شاهد صدق على أن وحدتها سبب قوتها
- ١٥ . بعض العلماء من متعصبة المذاهب يعملون على تمزيق الأمة ..
- ١٧ . الجوامع الخمسة التي تجمع المؤمنين
- ١٨ . نزع التكفير تقصم وحدة الأمة وتُفَكِّكُ مكونات سفينتها ..
- ٢٠ ٣- موقف أهل السنة والجماعة من التكفير
- ٢٠ . موقف أبي حامد الغزالي من مسألة التكفير

- ٢٤ حُدُّ التَّكْذِيبِ والتَّصْديقِ وَحَقِيقَتُهُمَا
- ٢٨ ، ٢٧ وصية وقانون
- ٣٢ - الرَّحْمَةُ تشمل كثير من الأمم السابقة
- أبشر برحمة الله وبالنَّجاة المطلقة إنَّ جمعت بين الإيمان والعمل الصالح وبالهلاك المطلق إن خلوت عنهما جميعًا
- ٣٥
- ٣٦ ٤- مبالغات الفرق في التكفير
- ٣٧ تكذيب الرسول ﷺ على مراتب :
- (الرتبة الأولى) : تكذيب اليهود والنصارى وأهل الملل كلهم من المجوس وعبيدة الأوثان وغيرهم
- ٣٧
- (الرتبة الثانية) : تكذيب البراهمة المنكرين لأصل النبوات والدهرية المنكرين لصانع العالم
- ٣٧
- (الرتبة الثالثة) : الذين يصدِّقون بالصانع والنبوة ، ويصدقون النبي ، ولكن يعتقدون أمورًا تخالف نصوص الشرع
- ٣٨
- (الرتبة الرابعة) : المعتزلة والمشيبهة والفرق كلها - سوى الفلاسفة - وهم الذين يصدقون ، ولا يجوزون الكذب لمصلحة وغير مصلحة ، ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة الكذب ، بل بالتأويل ، ولكنهم مخطئون في التأويل
- ٣٩

- (الرتبة الخامسة) : من ترك التكذيب الصريح ولكن ينكر
 أصلاً من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول الله ﷺ ٤١
- ٥- مواقف العلماء الراسخين في العلم من مسألة التكفير .. ٤٣
- وسطية أهل السنة في مسألة التكفير وزجرهم عن المسارعة فيه .. ٤٣
- موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من مسألة التكفير ٤٥
- رفض ابن تيمية لتكفير أهل القبلة واضح ومقلن وصريح ... ٤٥
- توضيح ابن تيمية بلا لبس أن مذهب أهل السنة والجماعة عدم
 تكفير كل من خالفهم وإن كان مُكْفَرًا لهم ٤٨
- نهى ابن تيمية عن تكفير المُعَيَّن بغير حجة ولا برهان ٥١
- تشديد ابن تيمية على من كَفَّرَ غيره بلا برهان ومطالبته بإنزال
 العقوبة الشديدة به ٥١
- الفهارس العامة ٥٥
- ١- فهرس الآيات ٥٧
- ٢- فهرس الأحاديث ٥٩
- ٣- فهرس الأعلام ٦٠
- ٤- فهرس الموضوعات ٦٢



هَذَا الْكِتَابُ

يقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله :
 (إنه لا يسارع إلى التكفير إلى الجهلة ... وينبغي الاحتراز من
 التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً ، فإن استباحة الدماء
 والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول : لا إله إلا
 الله محمد رسول الله ، خطأ ، والخطأ في ترك ألف كافر أهون
 من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم ...)
 ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :
 (أهل العلم والنسبة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك
 المخالف يكفرهم ، لأن الكفر حكم شرعي ، فليس للإنسان
 أن يعاقب بمثله ، كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك
 أن تكذب عليه وتزني بأهله ، لأن الكذب والزنى حرام لحق
 الله تعالى ، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفر إلا من كفره الله
 ورسوله ...)

→ ختم الخزانة

مكتبة الأمام البخاري

للتنوير والتوجيه

مصر - الديار المصرية - ٤٦ شارع الجمهورية - الدواوين - برقية

ت ٢٣٤٣٧٤٢ - ٠٦٤ - جوال ٠١٢ ٣٦٧٦٧٩٧

